نحو فهم أعمق لمجتمع المعلومات حضريات في تضاريس المضهوم

الملخص:

تعاظم دور مجتمع المعلومات في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك للدور الإستراتيجي الحيوي الذي أصبح يمثله هذا الأخير، حيث أصبحت صناعة المعلومات في شتى المجالات مطلبا اقتصاديا وسياسيا و اجتماعيا ،وهو واقع حتمي فرضته آليات التحول وميكانيزمات التغير نحو المجتمع التكنولوجي، الأمر الذي أثار اهتمام العديد من الباحثين الذين أعطوا تعريفات مختلفة حول مفهوم مجتمع المعلومات ،وأجمعوا على وضع مجموعة من السمات و المؤشرات الدالة على مختلف التحسدات و المظاهر التي تثبت بأننا أصبحنا تابعين إلى هذا المجتمع.

وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية مساءلة مجتمع المعلومات من خلال تشريح ومناقشة هذا المفهوم وتحديد بعض الأطر التصورية لكل من الباحثين ماكلوهان وعبد الرحمان عزي، لتقديم مقاربة نظرية حول هذا المفهوم واستخداماته في المجتمع الراهن، كما تطرقنا إلى مختلف تمثلاته ضمن السياقات التي تستخدم فيها معاني ودلالات المعلومات ومختلف التحديات التي ستواجه إنسان المستقبل، وفي الأخير تم عرض أهم المؤشرات الدالة على دخول المجتمع إلى منظومة جديدة وهي المنظومة التكنو -اجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

مجتمع المعلومات، مجتمع المعرفة، تكنولوجيا المعلومات، المنظومة التكنو_اجتماعية.

Abstract:

The vital strategic role that has become represented by this society, where the information industry has become in various socio-economic, political And demand a reality that is inevitably imposed by the transformation mechanisms and the mechanisms of change towards technological society, which has aroused the interest of many of the researchers who have given different definitions of the concept of the information society and unanimously put forward, Agreement on a set of features and function on the aspects of the company's information avatars of the various indicators.

And we have tried through this research paper on the responsibility of the information society through the dissection and discussion of this concept and to identify some of the theory for researchers McLuhan and Abd al-Rahman was assigned to provide a theory of the approach on this concept and its uses in the present society as we have treated the different aspects in the contexts in which they are used meanings and connotations the information and the different challenges of the human future and that Has been the most important function is to enter the community to a new system and the system is indicators of techno-social.

key words:

The Information Society, the Knowledge Society, the Information Technology, the Techno-Social System.

مقدمة

مما لاشك فيه أن موضوع تكنولوجيا المعلومات يعتبر من الموضوعات والقضايا الاجتماعية المعاصرة في عالم سريع التغير و التبدل و غالبا ما توصف مجتمعاته بمجتمعات المعرفة ، مجتمع المعلومات، مجتمع مابعد الحداثة، و هو الأمر الذي يدفع بالأكاديميين والمهنيين المختصين في هذا الجال إلى تقصى هذا الواقع الجديد و تحديد أهم سماته و تداعياته الاجتماعية ، حيث يعتبر هذا الموضوع محورا هاما و متميزا في أجندة الخطط التنموية و السياسية في العالم بأسره ، الاسيما لدى الدول المتطورة التي تفرض علينا بفعل تسارع انتقال المعلومة قيما ثقافية و اقتصادية و اجتماعية بديلة تشكل العديد من المعارف الجاهزة التي تصنع صورا نمطية الأشكال الحياة الاسيما لدى المجتمعات التابعة والمتخلفة.

ضمن هذا السياق جاءت هذه الورقة البحثية لتحديد مختلف المكونات و العناصر البنائية و الوظيفية لمفهوم مجتمع المعلومات وتداعياته وتحسداته، و ذلك على المستويين النظري و الواقعي.

أولا _ مناقشة المفهوم:

لقد شكل مفهوم مجتمع المعلومات اهتمام العديد من الأكاديميين و الباحثين في شتى التخصصات الاجتماعية ، خاصة أمام التخمة المعلوماتية و الإنفجارالمعرفي والإنتاج الفكري الهائل الذي يعرف تدفقا متسارعا بفضل الاهتمام الكبيربعمليات الحوسبة والأتمتة والتألية، كما أصبح هذا المفهوم في دلالاته العملية يفرض متغيرات عديدة تتفاعل وتتداخل فيما بينها لتشكل في النهاية منتج تكنو -اجتماعي يوفر الكثير من الخدمات والإتاحات اللامتناهية .

ولجحتمع المعلومات تعريفات عديدة و مختلفة ، تتباين فيما بينها تبعا للبعد الدلالي و المفهوم الإجرائي و المحال العلمي الذي تعرف ضمن نطاقه العام والخاص، لذلك سنستعرض مجموعة من التعاريف تم ترتيبها وفق مجمالها العملي:

1_المفهوم التقني:

المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات و الحاسبات الآلية و شبكات الإتصال ، أي المجتمع الذي يعتمد على التكنولوجيا الفكرية والعلمية .(1)

✓ المجتمع الذي يعتمد على استثمار التكنولوجيات الحديثة و إيصالها بشكل سريع بمدف معالجة البيانات و إنتاج المعلومات
 (2)

√ المجتمع الذي يستخدم التكنولوجيات التي تعني تشغيل و نقل و تخزين المعلومات في شكل إلكتروني و ورقي و التي تتمثل في الحاسبات الآلية و وسائل الإتصال و شبكات الربط.

✓ المحتمع الذي يربط المهارات العقلية للأفراد بالمهارات التقنية للتكنولوجيا و الذكاء الإنساني بالذكاء الاصطناعي و ذلك بتوظيف و توفير أساليب فنية مستحدثة بتصميمات تقنية متطورة، تسمح للأفراد عامة و المختصين بصفة خاصة بمسايرة التطور والطلب المتزايد على نوعية المعلومات المتاحة .

في سياق هذه التعاريف لايمكننا أن ننكر دور تكنولوجيا وسائل الاتصال في إرساء المقومات و المظاهر الأساسية و العامة لمحتمع المعلومات ،و لكن في الوقت نفسه يمكن القول أن مجتمع المعلومات يتعدى هذا المستوى من الطرح ،لأن مجتمع المعلومات ليس مجرد مصطلح يستخدم لوصف تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال فحسب، وإنما تمتد استخداماته إلى منظومة اجتماعية متداخلة ،تستحيب إلى متطلبات اقتصادية و ثقافية وسياسية يتحدد وفق متغيرات حديثة في المجتمع ،وهو فضلا عن ذلك مفهوم يؤسس لفهم واستيعاب أنماط التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع تكنو-اجتماعي.

2_ المفهوم الاجتماعي:

✓ هو المجتمع الذي يجمع بين العديد من المنظومات التكنو -اجتماعية التي تواكب التطورات التكنولوجية التي عرفتها التقنيات و شبكات الإتصال.

- ✓ المجتمع الحديث الذي يشهد تمدنا حضاريا و تكنولوجيا واسعا أدى إلى تغير القوى الاجتماعية الفاعلة و أشكال
 العلاقات الاجتماعية .
- ✓ مجتمع يمكن الأفراد و المجتمعات و الشعوب في كل مكان من إنشاء المعارف و الإطلاع على الحضارات و الثقافات و النفاذ إليها و تبادلها و تقاسمها لتحسين نوعية الحياة.
- ✓ مجتمع يحقق التضامن و التعاون بين الحكومات سواء في البلدان المتقدمة او النامية بينها و بين أصحاب المصلحة الآخرين (القطاع الخاص ، المجتمع المدني) من أجل سد الفجوة المعلوماتية و تحقيق تنمية اجتماعية عادلة.
- ✓ هو البيئة الاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات ونشرها وتوزيعها توزيعا عادلا ليشمل جميع المجالات (التعليم ، الخدمات الاجتماعية و الصحية).
- ✓ يعرفه كاستال على أنه تدفق و انسياب المعلومات من خلال شبكات المنظمات و المؤسسات ، و هذا التدفق و الإنسياب يمثلان سلسلة مكررة و مبرمجة من التبادل و التفاعل من الفضاءات المادية و غير المادية المتصلة و المحتملة من الفعالية (3).

3_المفهوم الاقتصادي:

- ✓ المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري و كسلعة استراتيجية و كخدمة ، و كمصدر للدخل القومى ، و كمجال للقوى العاملة (4)
- ✓ مجتمع شامل و جامع هدفه توجيه الأفراد نحو عوامل التنمية، وهومجتمع يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات و النفاذ إليها و تقاسمها، و يتمكن من خلاله الأفراد و الشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم الاجتماعية والاقتصادية للنهوض بالتنمية المستدامة وتحسن نوعية نشاطاتهم و خدماتهم. لتوفير فرص العمل وتنوع القطاعات الاستثمارية التي تعتمد على اكتساب المعلومات و سهولة الحصول عليها.
- ✓ مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية و تنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة و توزع توزيعا واسعا يخضع لتنوع الطلب و جودة العرض للمعلومات المتاحة ،حيث يصبح لها تأثيرا قويا على اقتصاديات الدول .
- و إزاء هذه التعاريف المتباينة أحيانا و المتقاربة أحيانا أخرى يمكننا أن نعرف مجتمع المعلومات على أنه مجتمع الخدمات والإبتكار والبرمجة، وهومجتمع يعيش نمط حياة متغيروسريع التبدل له درجات مختلفة من التعقد رغم تشابه أنماط الإستهلاك فيه ، كما تفرض التقنية أسلوبا موحدا في طرق العيش ، كذلك أصبح النشاط الإنساني فيه يرتبط بالمادة و القدرات المعلوماتية في الإنتاج والإستهلاك و تعتبر المهارات والممارسات التكنولوجية للمعلومة هي الرأسمال الاجتماعي و الاقتصادي الذي يعادل مفهوم القوة و السيطرة .

إن التطور الكبير للمعلومات إنتاجا و توزيعا و استخداما خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي ، و استثمار تقنيات الحواسيب و الاتصال عن بعد و تقنيات المصغرات الفيلمية و الليزرية أدى إلى أن تصبح المعلومات صناعة كبيرة تدخل في الدخل القومي للدول و اقتصادياتها ، وعليه فإن مجتمع المعلومات يخضع في دراسته إلى تحديد مجموعة من المعايير أو القياسات التي يمكن من خلالها التنبؤ بدخول المجتمع أو تحوله أو تطوره أو تغيره نحو مجتمع المعلومات ، وهي بمثابة مؤشرات دالة على نضوج البني التحتية للمجتمع .

ثانيا _ مؤشرات قياس المحتمع المعلوماتي:

أدى التطور الكبير والانتشار الواسع لمجتمع المعلومات إنتاجا وتوزيعا واستخداما خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي، إلى ظهور معايير عامة بمثابة مؤشرات قياسية لولوج المجتمعات في العصر المعلوماتي المعولم ،حيث أصبح البحث عن المعلومة جزءا من الحياة اليومية ، وسنعرض فيما يلى أهم مؤشرات قياس المجتمع المعلوماتي وذلك وفق مجموعة من المعايير:

1- المعيار التكنولوجي: و يمثل الانتشار الواسع و المتعدد لتكنولوجيا المعلومات و تنوع استخداماتها و تطبيقاتها في مختلف المجالات الاجتماعية.

2- المعيار الاجتماعي: و هو يبين مدى قدرة ووظائف تكنولوجيا المعلومات في تحسين نوعية حياة الأفراد و تعدد أنماط الإستهلاك للإرتقاء بمستوى المعيشة كما تتعدد الإتاحات والخيارات في شكل المعلومة و مستوياتها التي تعرف جودة عالية في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية.

3- المعيار الاقتصادي: و تبرز فيه الحاجة الملحة للمعلومات في شتى القطاعات الاقتصادية حيث تنتشر التجارة الإلكترونية كمؤشر رئيسي لمحتمع المعلومات، بل تعتبر موردا اقتصاديا مهما يخضع لقانون العرض و الطلب، و كمصدر أساسي لخلق فرص شغل جدية، كما يعتبر مفهوم اقتصاد المعلومات أهم مصطلح يستخدم في الاقتصاد الالكتروني.

4- المعيار السياسي: يتأكد دور المعلومات سياسيا في التفاف الناس حول القضايا السياسية و طلبهم المتزايد على المعلومات التي تخص المواضيع السياسية ، و هو ما يدل على وعيهم بأهمية المعلومات في صنع قوانين الدولة ، و يتبلور دور المعلومات في هذا المجال خاصة أثناء الانتخابات ،الرأي العام ،التصويت ... إلخ ،كما تؤدي حرية المعلومات إلى تكوين الرأي العام وزيادة مشاركة الجماهير في العمليات السياسية.

5- المعيار الثقافي: و يهتم هذا المعيار بالقيم الثقافية للمعلومات المتاحة كاحترام الحرية الفكرية ، البيانات الشخصية ، الأمانة العلمية ، المصداقية ، كما تروج القيم التقافية من أجل الصالح القومي و صالح الأفراد على حد السواء (5)

إلى جانب توفر هذه المعايير العامة التي إذا ما اجتمعت في مجتمع معين يمكننا أن نطلق عليه أنه مجتمع معلوماتي ،هناك بعض المظاهر العامة التي تعتبر هي الأخرى مؤشرات دالة للولوج إلى مجتمع المعلومات و يمكن حصرها فيما يلي:

- الإستخدام المكثف لشبكات التواصل و الإتصال و أنظمة المعلومات في الإدارات و المؤسسات و حتى في مختلف مناشط الحياة اليومية .
 - تعدد إستخدامات الإدارة الإلكترونية و حوسبة معظم العمليات و النشاطات اليومية للهيئات و الأفراد.
 - سيادة الإعلام الإلكتروني و كثافة الاتصالات وسرعة التفاعل و تعدد مصادر المعلومة .
 - _تطور ونموالمجتمعات المعتمدة على النظام المعلوماتي الإلكتروني و تكيفها مع مختلف المتطلبات التكنولوجية .
 - سيادة النسق التكنولوجي و ظهور المنظومة التكنو اجتماعية.
 - تطور الإنتاج الفكري و انتشار الإتصال الإلكتروني كظهور المدونات الإلكترونية ، النشر الإلكتروني ، المكتبة الرقمية.
- ظهور المؤسسات الإفتراضية و مؤسسات الشخص الواحد و الخدمات عن بعد، أو كما يصفه الباحثون ظهور مجتمع التفاعلات المعرفية المعلوماتية و السلوكية .
 - ظهور المحتمع اللاورقي و تداول النقود الإلكترونية.
 - تزايد الطلب العالمي على قطاع صناعة المعلومات.

ثالثا_ مجتمع المعلومات بين الحتمية الماكلوهانية و حتمية عبد الرحمان عزي:

يرى ماكلوهان في تصوره للجبرية التكنولوجية أنه لا يمكن النظر إلى مضمون وسائل الإعلام بعيدا عن الوسيلة في حد ذاتها ، حيث بين هذا الأخير الدور الرائد الذي تقوم به الإختراعات التكنولوجية في تغيير الجمعات ، حيث تعتبر الوسيلة محدد أساسي لطبيعة المجتمع و الكيفية التي يعالج بها مشاكله و يبلغ من خلالها غاياته، كما أن نظرته الإستشرافية لتطور وسائل الإتصال والإعلام كما هي موجودة عليها الآن ، دليل على رؤيته الإستباقية لمدى إمتداد تأثيرات هذه الوسيلة على الحياة الاجتماعية للأفراد و قدرتها الرهيبة على تحولها إلى مجتمعات تكنولوجية بامتياز، ومن هنا تبرز الضرورة التكنولوجية من وجهة نظره إلى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن وسائل الإعلام لأننا بمعرفة الكيفية التي تشكل بما التكنولوجيا البيئية المحيطة بنا نستطيع أن نسيطر عليها و نتغلب على قدراتها الحتمية . (6)

كما يذهب ماكلوهان إلى القول بأن الموضوعات والجهود يؤثران على ما تقوله تلك الوسائل ، لكن طبيعة وسائل الإعلام التي يتصل بها الإنسان تشكل المجتمعات أكثر ما يشكلها مضمون الإتصال ، و هو ما يؤكده واقع تكنولوجيات الإتصال التي تعتمد في طبيعتها على الذكاء الإصطناعي، فهي تقنيات فكرية تدفع للتزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية و هوما جعل هذا المجتمع يتصف بالمجتمع المعلوماتي ، كذلك يشير ماكلوهان إلى أن طبيعة وسائل الإعلام المستخدمة في كل مرحلة تساعد على تشكيل المجتمع أكثر مما يساعد مضمون تلك الوسائل على التشكيل. (7)

وفي نفس السياق يشير ماكلوهان إلى أن هناك طريقتان للنظر إلى وسائل الإعلام أحدهما من حيث أنها وسيلة لنشر المعلومات و الأخرى أنها جزء من التطور التكنولوجي .

وهو ما يصدق على تعريف المجتمع المعلوماتي الذي يعتمد على إنتاج المعلومة و استخدامها من خلال وسائل و تقنيات متعددة ، لأنّه من الضروري جدا توفر أساليب و تصميمات مستحدثة تستجيب للطلب المتزايد على جودة المعلومات في المجتمع المعلوماتي في كتابه الشهير " الوسيلة هي الرسالة " الذي ورد فيه (إننا نعيش الآن في قرية عالمية و أنّ الوسائل الإلكترونية الحديثة ربطت كلا منا بالآخر و بالتالي فإن المجتمع البشري لن يعيش في عزلة بعد الآن و هذا يجبرنا على التفاعل و المشاركة ، فقد تغلبت الوسائل الإلكترونية على القيود والوقت و المسافة، وأدت إلى استمرار اهتمامنا كمواطنين بالدول الأخرى ، فالرصد الذي اتبعه في تطور المجتمعات وتحولها من النقلة الشفهية إلى اللغة المكتوبة ومن الثقافة المكتوبة إلى الثقافة الإلكترونية جعله يتصور أنه أدرك نحاية هذا التطور، باكتمال بناء القرية العالمية التي تتوحد فيها حاجات الناس ومتطلباتهم إلى جانب وعيهم ومواقفهم، وربما مشاعرهم حيال الآخرين وبعبارة أخرى قدرة وسائل الإعلام على إعادة إنتاج الوعى الفكري الموحد في جميع أنحاء العالم .(8)

كما حاءت نظرية المفكر الجزائري عبد الرحمان عزي الموسومة بنظرية الحتمية القيمية، كمساهمة علمية قيمة في مجال الأبحاث الإعلامية المعاصرة ، لتركز على متغير ارتكازي حسب وجهة نظره و المتمثل في البعد الضمني لوسائل الإعلام والاتصال ، حيث انطلقت النظرية من فرضية أساسية و هي أن الإعلام رسالة وأهم معيار في تقييم الرسالة هو القيمة التي تنبع أساسا من المعتقد و المنظومة القيمية الثقافية .

و لذلك فإن تأثير وسائل الإعلام يكون إيجابيا إذا كانت محتوياتها وثيقة الصلة بالقيم و بالمقابل يكون التأثير سلبيا إذا كانت المحتويات لا تتقيد بأية قيمة أو تتناقض مع القيمة ، و قد أثارعبد الرحمان عزي فكرة الثنائية الإعلامية "الموجب و السالب" وقد حدد مدلولهما كالآتي:

السالب: هو تسخير المخيال للوضع من خلال:

- ✓ تبرير الوضع القائم.
- ٧ المراقبة الذاتية الاجتماعية تعيق عملية التطور.
- ٧ منع الإنسان و المحتمع من إمكانية تغيير الوضع .
- ✓ حجز الإنسان و الجتمع في قالب الأحادية و النمطية الإستهالاكية.

الموجب:

- √ إذ هو ما يدفع بالوضع إلى الخيال.
- ٧ إنّ هذا النظام المخيالي يوفر الملجأ الذي يأوي الفرد و المحتمع.
 - ✓ النظر إلى الوضع عن بعد.
 - ✓ معايشة عوالم مخيالية متعددة .
 - ✓ هذه المخيالات تساهم في التنشئة الاجتماعية.
 - ٧ تغيير الوضع من حلال مغايرته.
- ✓ بالإضافة إلى المخيال الإعلامي في مقابل الرأي العام ، و الزمن الإعلامي و الرأسمال الإعلامي الرمزي ، و التموضع و التمعقل و التمعقل و التمعقل و فعل السمع و البصر و البنية القيمية و غيرها (9)
- و إذا أسقطنا التصور العزي حول تأثير وسائل الإعلام في مجتمع المعلومات فإننا يمكننا تحديد مجموعة من المقاربات يمكن حصرها فيما يلي:
- حسب نظرية الحتمية القيمية فإن الاتصال نابعا من الأبعاد الثقافية الحضارية ،وحتى الإعلام والاتصال في مجتمع المعلومات يحمل قيما ثقافية و حضارية، لاسيما لدى الدول المنتجة لتكنولوجيا وسائل الإتصال و التي تملك القوة و السيطرة في توجيه الرسائل الإعلامية.
- يعتمد المجتمع المعلوماتي على التواصل التفاعلي بالصوت و الصورة و الرمز و الوجود الإفتراضي (المخيالية حسب اعتقاد عبد الرحمان عزي) في بيئات مختلفة، حيث يكون الإفتراض التخيلي أو الحقيقة الوهمية أو التخيلية .
- معظم الممارسات الإعلامية في مجتمع المعلومات تحمل قيما ثقافية مختلفة وجلها يتراوح بين إيجابية التأثير و سلبية المخرجات .
- إنّ تكنولوجيا وسائل الإعلام في مجتمع المعلومات لا تعني فقط الإنتاج والتخزين والإسترجاع و غيرها من المستحدثات الجديدة في صناعة المعلومات و صناعة الإعلام و الإتصال، وإنما كذلك استغراق الجماهير واندماجها مع تلك الوسائل والمضامين الإعلامية والاتصالية ،التي تحمل قيما ثقافية و اقتصادية وسياسية ودينية مختلفة ، والتي جلها تنطلق من مرجعيات قيمية عقائدية.

رابعا _ هل نتعامل مع المعلومة أو تمثلاتها:

تعتبر اللغة عاملا مهما في تحديد معنى المعلومات و طرق حدوثها بمعنى هي الإطار الذي يحمل المعلومة وليس التمثل هومن يحمل المعلومات ، أي أن كل لغة تحمل دلالات و معاني تشكل من خلالها تمثلات وتصورات لدى الأفراد الذين تعودوا على تلك اللغة أو أصحابها ،سواء واصفيها أو معالجيها و إلا كيف لا تستطيع الحصول على بعض المعلومات من أفلام أو روبورتاجات أو برامج أخرى لا نفهم لغتها، بمعنى الاهتمام بإطار المعلومة و السياق الذي تستخدم فيه.

و يعتبر متغير الإتصال عاملا ارتكازيا في المعلومات نظرا لكونه أهم عنصر في تكوين المعلومة خاصة بين صاحب المعلومة و المستفيد منها، لاسيما في ظل الثورة المعلوماتية التي نعيشها اليوم و ظهور ثورة التيليماتيك أي الجمع بين الإتصال عن بعد و الإعلام الآلي.

و يبقى ما نحتاجه هو الخبرة العالية في تأويل المعلومات خاصة في فنيات ومهارات الإتصال الإنساني الذي يؤطر العملية الإتصالية ،و يضع لها كل المعاني و الدلالات و التأثيرات التي تشكل من خلالها تمثلات المعلومة .

وعليه نعتقد أنه لا بد من ضبط اللغة المستعملة بكل رموزها وأدواتها التعبيرية، لأنها تعتبر منظومة فكرية وعلمية و ثقافية و اقتصادية و اجتماعية سيتقبلها الأفراد إما شعوريا أو لا شعوريا (غريزيا)، فتتحول بذلك إلى تمثلات واقعية كأثر تلك المعلومة على السلوك ، تغيير الأفكار ، و في هذا الصدد لا يجب الخلط بين المعلومات و تمثلاتها ، وليس معنى ذلك أنه لا توجد علاقة تكاملية بينهما و أهم ما في ذلك هو المعنى الذي تؤول إليه المعلومات لتصبح لها تمثلات ودلالات.

كذلك يمكننا عكس العملية المتداولة التي تؤكد أن المعلومة تؤدي إلى تمثلات و دلالات ،أي أنه كيف سنستقي من التمثلات معلومات جديدة ، و بذلك نكون قد انطلقنا من أصل المعلومة وهذا الأمر يزيد من دقتها و صحتها و بالتالي ستضيف قيمة معرفية أخرى . وإلى جانب هذاكي نتمكن من الحصول على معلومات دقيقة يجب معرفة رموز تمثيلها و تخزينها و استرجاعها وهذا يتطلب مهارة معينة في التحكم و التعامل مع نظام الترميز ،خاصة في ظل الأنظمة التكنولوجية و الإتصالية المتطورة.

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نكتشف عملية تشكل المعرفة في مراحلها المختلفة ،و هوما يعطي قدرة أكثرعلى التحكم في عملية التحول المعرفي ، و منه استخدام المعلومات في تشكيل مختلف الجالات المعرفية على اعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر الوحدة الأساسية التي تساهم في ذلك التحول الذي يستدعي الفهم الجيد لمراحل تشكل المعرفة ،خاصة في ظل الدلالات و الأبعاد المختلفة والمتعددة التي تأخذها المعلومات في السياقات العلمية والعملية المختلفة ، والتي يمكن أن تواجه أي باحث أو متخصص في إعطاء المعنى الدقيق للمفهومين أقصد المعلومة والمعرفة.

فالمعلومات كمفهوم و كممارسة ، كظاهرة و كمادة، أمر يصعب إستيعابه، فإذا لم نؤولها إلى التحليل و التفسير ستفشل جميع استراتيجيات المنظومة المعرفية التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

كما أنّ المعلومات أثناء تحولها إلى معرفة تصبح لها كيانات ومواضيع بحثية و قيم إنسانية و اجتماعية و علمية ، حيث أنه رغم قدرتنا على التعامل مع المعلومات كمادة باستخدام وسائل مادية بحثة كالحواسيب ، و تقنيات تكنولوجيا وسائل الإتصال فإنما في الحقيقة شيء مجرد ، كما أنما ليست عقلية تماما و في نفس السياق يقول الباحث كيث دفلين في كتابه الإنسان و المعرفة في عصر المعلومات : إن أفكارنا حبيسة عقولنا لكن المعلومات إلى حد ما موجودة في العالم الخارجي ، و أيا كانت هذه المعلومات فإنما موجودة في مكان ما بين العالم المادي الحيط بنا و بين العالم العقلي للفكر الإنساني (10) إن الطرح الذي أثاره دفلين يقودنا إلى إثارة جدلية حول مساءلة علمية أخرى لطالما أرقت عقول المفكرين و الباحثين ، ومن الصعوبة إيجاد اتفاق حولها و هي هل المعلومات التي تشكل مجتمع المعرفة لها كيان مادي و معنوي في ذات الوقت الوقت ؟ إن تعاملنا مع مجتمع المعلومات بشكل مادي سطحي ، جعل الكثير من الباحثين وحتى غير المختصين يتعاملون أحيانا بمارسة سطحية مع مختلف المجالات المعرفية ، وحتى المشكلات الإنسانية التي تعرفها المنظومة التكنو -إحتماعية سواء على المستوى المادي التقني أو على المستوى الاجتماعي السوسيولوجي و من أهم العوامل التي تساعد على ظهور هذه الصعوبات ما يلى :

- الإفراط في استخدام الرموز و الأشكال الهندسية.
- الإستغراق في التعرض للتكنولوجيات المتطورة في الشكل ، الصوت ، الصورة .
- تعدد احتمالات تفسير لغة التكنولوجيا لاسيما تلك التي ترتبط بتقنيات الإتصال ، مما يؤدي إلى سوء الفهم و تشويش المعني .
- التركيز على تحقيق الأغراض الحياتية اليومية وإهمال الصيرورة المرحلية التي تتم وفقها أنماط و أشكال الإتصال و طرق انتقال المعلومة .
 - الاهتمام بالمخرجات المعلوماتية دون التركيز على مراحل نشأتها.

و في نفس السياق نلاحظ أن الأطر النظرية التفسيرية التي اهتمت بعلم المعلومات تركز في معالجتها للظاهرة على جانبيها الشكلي والكمي، وتفتقر في معظمها إلى المعالجة الضمنية التحليلية و يمكن الإشارة في هذا الجانب إلى البيبليومتريات التي تعتمد على الدراسة الإحصائية للمعلومات، شأنها في ذلك شأن نظرية المعلومات التي تركز أكثر على فهم المعلومات من خلال قراءتها كإشارات أي تبرز علاقة العلامات، ولكنها لا تتصل بالمستويات الدلالية بمعنى علاقة العلامات بالإنسان ، بالمعاني ، بواقع الحياة الاجتماعية.

هناك معضلة علمية أخرى يجب التنويه إليها وهي هل الإشارات و الرموز التي نتعامل معها يوميا هل هي معلومات في حد ذاتها ؟ أم هناك فرق بينها ؟ يعني ذلك أن هناك مستويات دلالية تتصل بها المعلومة و تختلف في تأويلها من مستوى إلى آخر و من مجال إلى مجال معين و من رؤى تصورية إلى أخرى و هكذا.... إلخ.

إذن المفهوم العلمي السليم للمعلومات الذي يقودنا إلى المعرفة كامتداد لتدفق المعلومة لايزال ضبابيا و مشوشا ، وعليه فإننا نسلم مبدئيا بأنه لا يوجد و لا نملك على الأقل إطارا مرجعيا دقيقا يستند إليه مفهوم مجتمع المعرفة.

خامسا _ كيف نواجه تحديات مجتمع المستقبل ؟

تتطلب المجتمعات الجديدة المستقبلية إلى أفراد بحملون قيما ثقافية و احتماعية مغايرة تعزز بدورها أغاطا وأساليب حياتية عتلفة ،وذلك يتوقف على نوع الأفراد الذين سيشكلون مختلف التنظيمات الاحتماعية لذلك المجتمع، وقد يتبادر إلى ذهن الكثير من المتصفحين لهذا المقال ضرورة معرفة أسباب طرح هذه الرؤية الإستشرافية والإستباقية ، لذلك سنبرر ذلك بقولنا أن هذا الحكم المسبق يرجع إلى مختلف المتغيرات الاجتماعية التي أصبحنا نعيشها اليوم ، والتي توحي باستحلاء سيادة مجتمع المعلومات أي المجتمع المذكي الذي يحتاج إلى مهارات عالية حدا لسيادة النسق التكنولوجي في العديد من الجالات الاحتماعية ، وهو ما يدل أن المجتمع المستقبلي سيتحدى تغيرات طارئة مستعجلة ، لابد أن يكون قادرا على استيعابها . خاصة نحن المجتمعات العربية التي لا تزال تحت الهيمنة الاقتصادية و الاحتماعية و الثقافية بفعل تكنولوجيا التقنيات الإتصال المتطورة جدا . و التي تتصف بدرجة عالية من التعليمية على اعتبار أنها المرتكزات الأساسية، لتكوين مجتمعا متطورا علميا قادرا على الإندماج و التناغم مع التطورات التكنولوجية السريعة و هي مهمة تضطلع بحا المجتمعات التابعة ، بحدف تطوير المنظومة التعليمية والتكوينية إلى الإحترافية التي تواكب الفتوحات العلمية على الركح الدولي، و ذلك لن يتحقق إلا بتفادي الخطاب العلمي المتداول الذي يجد المرء نفسه مجبرا فيه على نسخه ، و هو ما يدل على قصور و تعطل الآلة العقلية في المجتمعات العربية. لأن استيعاب واقعنا وموقعنا حاليا ضمن القاطرة العالمية للتنمية و التطور، يساعد على وضع السياسات الأنجح و الكوية و معالجة المشكلات التكنولوجية، و ذلك بحدف وضع آفاق واضحة المعالم تقودنا نحو مجتمع المعؤنة .

- و لعل أبرز المواصفات التي يمكننا وضعها للإقبال نحو مجتمع المعرفة ما يلي :
- ضرورة الاهتمام بالفكر الإبداعي و بالخيال العلمي القادر على ابتكار القوى العاملة الماهرة.
 - الإيمان بالمعرفة التخصصية.
 - رفع القدرة على تقصى المشكلات و ابتكار حلولها.
 - ضرورة وضع أطر مؤسسة فعالة لإنتاج المعلومات و المعرفة .
 - الإستثمار في المعلومات و انتاجها بدلا من استيرادها و استهلاكها .
 - ضرروة تكوين أفراد غير نمطيين (متفردين) قادرين على الإبتكار و الإختراع.
 - سادسا _ المؤشرات العامة للمنظومة التكنو -اجتماعية في الجزائر:

باتت الحاجة إلى استخدامات التكنولوجيا في المجتمعات الإنسانية أمرا ملحا مع مستويات التطور الذي عرفته مختلف التكنولوجيات خاصة في البيئات الإنسانية المتطورة ،كماأن مختلف المنظومات الاجتماعية في خضم هذا التحول تحتاج إلى الحماية المعرفية و المادة المعلوماتية لاسيما أنه أصبحت الآلة كينونة تخترق كل المخزون الثقافي و الاجتماعي لأي مجتمع في العالم، و بالتالي ظهر نوع آخر من الإنسان و بناء آخر من المجتمعات، و شكل مختلف من المنظومات لا ترضى إلا بما تنتجه الآلة من خدمات سريعة و متنوعة .

إن النظام الاجتماعي الإلكتروني الجديد يعبر عن مكنونات اجتماعية ظهرت مع الحاجة الملحة إلى المعلومات و المعرفة كحاجة البشر إلى الطعام و الملبس و الأمن، كما أن المجتمعات أبدت تكيفا اجتماعيا واضحا مع هذا النظام و بالتالي ظهر نوعين من التقنيات التقنية الآلية و التقنية الاجتماعية . الأولى هي نظام مادي مجهز لأخد الأوامر و استقبالها و تطبيقها ،و الثانية هي التي تتفاعل مع الأفراد و اكتسبت قيمة و جودها من خلال مساهمتها في التفاعل و التأثير على المجتمع و تغير سلوكات الأفراد و أنماط حياقم و حتى وعيهم بذواقم . لأنما في الحقيقة عندما نستخدمها في حياتنا اليومية فإننا نكون قد أقحمناها في التعامل مع قيم و عادات وممارسات المجتمع الذي أنتجها، و حتى الذي يستهلكها (المستوردها) طبعا مع الاختلاف في درجة التأثير فتصبح هذه الأخيرة .نسقا اجتماعيا خالصا رغم طبيعتها المادية ،حيث أصبحت لها القدرة في تشكيل منظومات اجتماعية مختلفة وذلك من حيث البناء ، التركيبة ، الوظيفة. وهو ما يحدث الفجوات الحضارية نتيجة عدم ضبط التلاقح الحضاري الحاصل حاصة لدى المجتمعات المتخلفة المستوردة للتكنولوجيا، و يبدو أنّ المفارقة تبدو واضحة بين الوظيفة الاجتماعية التي تستخدم في سياقها التكنولوجيا و السلوك الذي يبديه الأفراد تجاهها . و هو ما يفتح مجالا آخرا المناقشة موضوع نقل و توطين التكنولوجيا.

تشكل تكنولوجيا المعلومات في المجتمعات المتخلفة أو التابعة تهديدا اجتماعيا و اقتصاديا خطيرا ،و لا نبالغ إن قلنا قد تؤدي إلى اختراق المنظومة القيمية للمجتمعات بل حتى تهدد الهوية البشرية و الإنسانية ، و ثوابتها المعرفية و النفسية و الروحية و الذهنية و الحسية و حتى الأخلاقية.

فتكنولوجيا المعلومات كظاهرة حديثة فرضتها الدول المتطورة تهدف إلى تأسيس و صناعة المحتوى ضمن مفهوم السيطرة و الامتلاك والتأثير، مما يبقي الريادة للمؤسسات المحتكرة التي تمتلك المعلومة من حيث الإنتاج، الترويج، التسويق، ولا يمكننا مقاومة ذلك إلا إذا توفرت الإرادة السياسية و الاقتصادية و خاصة إعادة النظر في المنظومة التعليمية، وعليه فنحن لا نستطيع الخيار بين قبول هذا التطور أو رفضه، فهو حتمية فرضتها الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على المستوى الدولي و حتى المحلى. لذلك نحن ملزمون بدراسة أشكال التكيف مع مختلف المتغيرات التي فرضتها هذه

التكنولوجيات و محاولة الإستفادة منها و ضمن هذا السياق يمكن استجلاء بعض المشكلات التي تمثل عائقا نفسي وعمليا يحول دون تحقيق الأهداف والغايات من استخدام تكنولوجيا الاتصال في مجتمعاتنا:

- أغلب العاملين في المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية لا يحسنون استخدام تكنولوجيات المعلومات و لا يدركون تماما الأهداف التي وضعت من أجلها، حيث أصبحت مكاتب مؤسساتنا مكدسة بالتجهيزات و فارغة من حيث الوظائف و المضامين .
 - غياب التوليف و التكيف و التوافق بين التكنولوجيات ،مما خلق حالات من التنافر يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.
- تغير التكنولوجيات وتسارع الإختراعات أدى إلى عدم توفر القدرة الإستيعابية للعمال و الموظفين إلى أداء مهامهم ، بنمط مستقر يحقق الفعالية التنظيمية و ارتفاع مستويات الإنتاج.
 - الإستخدام المتعدد للتكنولوجيات و تغييرها بين برهة و أخرى أدى إلى ظهور الفوضي التكنولوجية.
 - الإعتماد على بني تحتية هشة.
 - انخفاض المستويات التعلمية و غياب التكوين المستمر أدى إلى ظهور صعوبات في استخدام التكنولوجيات .
 - تأخر و ضعف الربط بين الشبكة العنكبوتية العالمية.
 - كما أدت هذه المدخلات إلى ظهور واقع تكنولوجي هش يمكن إيجازه فيما يلي:
- إن نقل التكنولوجيا قد نقلت تقنيات إنتاج غير محايدة أثرت على محيط العمل حيث أحدثت تشويهات في محتواه نظرا لسوء تميئة ملاءمة لاستقبالها و تطويعها.
 - لم تؤد التجربة التنموية إلى تفكيك الاقتصاد الوطني من أسر التبعية التكنولوجية و المالية.
- أدت التجربة التنموية الجزائرية إلى تجسيد مصالح التكنوبيروقراطية، بتدعيم مراكز سيطرتما الاجتماعية و هيمنتها الاقتصادية.

وعموما يمكننا الاعتراف بأن المجتمع العربي بصفة عامة و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص ، لا يزال بعيدا للإمتثال لمتطلبات التكنولوجيا وأهدافها ،حيث أنها لم تحقق الاستفادة المطلوبة منها ولم توظفها بفعالية و انتظام ، حراء التفاوت الكبير في البنى التحتية للمعلومات و تجهيزاتها بين الدول المنتجة لها و المستوردة لها .

كما أن المجتمع الجزائري لا يملك نفس المقومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كتلك الموجودة في الدول المصنعة لها و التي تسمح بظهور ثقافة تكنولوجية قادرة على الإبداع و الإختراع و التطوير.

خاتمة:

إجمالا يمكننا القول أن الاندماج في المجتمع المعلوماتي يبقى مرتبطا بالظروف والامكانيات الاجتماعية و الاقتصادية التي تتسم بها المرحلة الراهنة ،و التي من المفترض أن تكون ظروفا ملائمة و مهيئة للتمكن من التكيف مع الظروف الدولية المتسارعة نحو التطور التكنولوجي، و ذلك ببناء قدرات ذاتية تمكن الفرد من امتلاك السلطة الفكرية و الاقتصادية ، بإدراك السلبيات والإيجابيات من أجل حلق ديناميكية اجتماعية تستهدف المنظومات التعليمية ،للإرتقاء بالمنظومة المعرفية لتكون ذات تكوين عالي بحدف بناء لبنة اجتماعية اقتصادية قوية ، قادرة على بعث حركية قوية لمؤسساتنا ومجتمعاتنا نحو التطوير المعلوماتي، و ذلك لن يتأتى حتى نبدأ في البحث عن وضع سمات ذاتية لبيئة تكنولوجية قادرة على تخطي الحواجز السلطوية التي يمتلكها المجتمع المشبع بكل آليات الإنتاج و الصناعة و المعرفة ، و إلى تكوين خصائص فردية تمكننا من ترقية التفكير الموضوعي والإستراتيجي نحو مجتمع معلوماتي قوي.

المراجع المعتمدة:

- (1)_ياس خضير البياتي،الاتصال الدولي والعربي مجتمع المعلومات ومجتمع الورق،دار الشروق للنشر والتوزيع ،2006ص34.
 - (2)_ محمد لعقاب ، مجتمع المعلومات ، ماهيته وخصائصه، الجزائر، دار هوامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص17.
 - (3)_نريمان متولي، اقتصاديات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1995 ص72.
- (4)_ابراهيم إمام،مقتضيات التخطيط الإعلامي وحرية تداول المعلومات، مجلة المستقبل العربي، العدد 12 شباط 1980ص72.
 - (5) محمد عبد الحميد، بحوث الاتصال واتجاهات التأثير، عالم الكتب ، القاهرة، 1997، ص35.
 - (6) جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 3،1986، ص56.
 - (7) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص38.
 - (8)_ ابراهيم إمام ،الاتصال والاتصال بالجماهير،المكتبة الانكلو مصرية،القاهرة،1969،ص65.
 - (9) عبد الرحمان عزي، دراسات في نظرية الاتصال -نحو فكر اعلامي متميز -مركز الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص8.
- (10)_دفلين كيث، الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، كيف تحول المعلومات إلى معرفة ترجمة شادن الباقي، الرياض، العبيكان، 2001، ص45.